درجة اكتساب مضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية لدى طلبة الصف السابع الأساسي

حمزة نايف الشديفات، إبراهيم القاعود *

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية المدنية والوطنية والكشف عن أثر الجنس في اكتساب هذه المفاهيم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وجرى اختيار (342) طالباً وطالبة من طلبة الصف السابع الأساسي في ست مدارس في مديرية تربية لواء قصبة المفرق في الفصل الأول من العام الدراسي (2016/2015) بالطريقة القصدية، وجرى بناء اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني لجمع البيانات وتم التأكد من صدقه وثباته الذي بلغ (0.87)، كما تمّ استخدام المتوسطات الحسابية واختبار (T-test) للإجابة عن أسئلة الدراسة، وأظهرت النتائج أنّ مستوى اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني أقل من المستوى المقبول، وعدم وجود فروق في اكتساب الطلبة لمضامين الدستور الأردني تُعزى للجنس، وأوصى الباحث بتفعيل معلمين التربية الوطنية والمدنية لأدوارهم في التعريف بمضامين الدستور الأردني.

الكلمات الدالة: درجة اكتساب، مضامين الدستور الأردني، كتاب التربية الوطنية والمدنية، الصف السابع الأساسي.

المقدمة

ترتبط التربية ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع؛ تشتق أهدافها من فلسفته وأهدافه العامة، ولا ينبغي التعامل معها بمعزل عن المجتمع، وتلعب المؤسسات التربوية من مدارس وجامعات دوراً بارزاً في التربية؛ من خلال برامجها التعليمية المقدمة للطلبة، ومن أهداف التربية توعية الطلبة بحقوقهم وواجباتهم، وما هو مقبول وفقاً لمعايير المجتمع؛ مما يُعزز انتمائهم لمجتمعهم، ويحقق مصالحهم دون التعارض مع حقوق الآخرين. وتعتبر عملية التعليم جزءاً من التربية؛ لذلك يستعمل التعليم كوسيلة منظمة للتغيير الاجتماعي، فالتعليم يعنى بصياغة الإنسان، وحفظ الثقافة، وتطويرها، والعملية التعليمية هي التي تحقق القيم الصحيحة، والأخلاق الحسنة لديهم.

كما تهدف التربية العامة إلى إعداد الإنسان للتكيف تكيفاً سلوكيًا سليمًا مع البيئة المحيطة به اجتماعيًا وطبيعيًا، فالتربية الوطنية تعد الإنسان ليعيش في مجتمع معين، ويتكيف تكيفًا سليمًا مع نظم وقواعد وقوانين المجتمع الذي يعيش فيه، ويتفاعل معه بتقديم واجباته نحوه، وأخذ حقوقه منه داخل حدود الوطن وخارجه.

وقد أظهرت الدراسات قدرة الدراسات الاجتماعية على تحقيق أنواع من التربية لدى الطلاب، فدراسة (الريثي، 2015) بينت دور الدراسات الاجتماعية في تحقيق أهداف التربية المرورية، كما أظهرت دراسة طلافحة (2012) دور الدراسات الاجتماعية في إكساب الطلبة للتعلم الخدمي، وفي دراسة العميري (2013) التي بحثت دور الدراسات الاجتماعية في التربية السياحية، وستقوم هذه الدراسة ببحث مضامين الدستور الأردني في مناهج الدراسات الاجتماعية، ومدى معرفة المعلمين والطلبة لها.

كما بينت الدراسات أن العديد من الدول قامت بمراجعة المواد الدراسية في المدارس، وبالتحديد التربية الوطنية والمدنية، وأظهرت التقارير والدراسات أن الطلبة ليس لديهم معرفة حول القضايا السياسية والاجتماعية المتعلقة بوطنهم، وعدم الثقة بالحكومات، وتنامي التصرفات غير الحضارية، الأمر الذي جعلها تقرر تدريس التربية الوطنية والمدنية كمادة مستقلة بعد أن كان تدريسها يعتمد على نصوص ونشاطات محددة وكان التركيز على مادتي التاريخ والجغرافية بشكل أكبر (Ruget, 2006).

ومن هنا كانت الحاجة إلى تضمين المناهج المعارف والحقائق التي تحقق لدى الطلبة التربية القانونية والسياسية، فالمنهاج المناسب هو المنهاج الذي يأخذ بعين الاعتبار كل عناصر المجتمع، ومدخلاته، ومواده وتاريخه وثقافته ومخزونه الحضاري،

* قسم المناهج والتدريس، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/01/31، وتاريخ قبوله 2016/07/07.

© 2018 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وتضمينها في فقرات المنهاج، لكي يصبح مناسباً لأبناء مجتمعه، وإنّ الخروج عن هذا المعنى يقلل من قيمة المنهاج، ويجعله غريباً عن أبناء المجتمع، ولا يلبي متطلباته، ولا يساعدهم على النمو، ولا يحقق أهداف المجتمع (قطامي، 2010).

ومن خلال التربية السياسية تبرز أهمية دراسة المتعلمين للمبادئ الدستورية حيث إنّ الدستور بحكم موضوعه يبين نظام الحكم في الدولة واختصاصات السلطة الحاكمة وعلاقتها فيما بينها، وحقوق وحريات الآخرين، والضمانات التي تكفلها، كما تستمد هذه السلطات أساس وجودها ونطاق اختصاصاتها من نصوص الدستور، هذا فضلاً عن أن الدستور يعلو على كل القواعد القانونية على الإطلاق ولا يوجد نص أو قاعدة أعلى منه أو مساوية له في المرتبة في الدولة (أحمد وعلام، 2002).

ومن هنا يرى الباحث أنّ من أهم المضامين السياسية التي ينبغي أن يكتسبها الطلبة في جميع مراحل دراستهم هي مضامين الدستور التي تبين لهم الأسس والحدود التي يستطيع ممارسة حياته في إطارها، وتنمي لديه حب الوطن والانتماء له، وتعزز لديه قيم المشاركة السياسية والاجتماعية الايجابية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تشير الدراسات (عبيدات والطراونة، 2004؛ أبو انعير، 2008؛ Jarrar, 2014) أنَّ هناك ارتباطاً بين تعليم الفرد ومشاركته السياسية، فالفرد الأكثر تعليماً أكثر قدرة على الاندماج في الحياة السياسية، وبالرغم من أهمية التربية السياسية للطالب الأردني، إلا أنّ العديد من الدراسات التي أجريت في البيئة المحلية كشفت عن ضعف الاهتمام بالتربية السياسية؛ حيث أشارت دراسة النوايسة (2007) أنّ مراعاة كتب التربية الوطنية والمدنية لمفاهيم التربية السياسية والقيم الوطنية والقيم الديمقراطية جاءت متدنية، كما أشارت دراسة الشويحات (2003) إلى تدني خصائص المواطنة الصالحة والخصائص الديمقراطية والسياسية في مناهج الدراسات الاجتماعية والوطنية في الأردن. ونظراً لأهمية تضمين مناهج التربية الوطنية والمدنية العديد من القيم والاتجاهات والمفاهيم السياسية والدستورية التي يؤمن بها المجتمع الذي يعيش فيه المتعلمون لتنشئتهم بصورة سليمة؛ لتحقيق دور الدراسات الاجتماعية في تنمية السلوك السوي للطلاب في الناحية السياسية؛ وإسهامها في إيجاد المواطن الصالح والفعّال في خدمة المجتمع (سعادة، 1990).

وقد لاحظ الباحث من خلال عمله كمعلم في وزارة التربية والتعليم الأردنية ضعف التركيز على المبادئ السياسية بشكل عام والمبادئ الدستورية بشكل خاص في مناهج التربية الوطنية والمدنية فى المرحلة الأساسية العليا. وبناءً عليه، فإن مشكلة الدراسة الحالية تبرز في محاولة الكشف عن درجة اكتساب مضامين الدستور الأردني في كتب التربية الوطنية والمدنية للصف السابع الأساسي.

وتحديداً تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما درجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية؟

السؤال الثانى:هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني تُعزى للجنس؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية وعملية تتمثل بالآتي:

– الأهمية النظرية: تبرز أهمية هذه الدراسة النظرية من خلال تقديمها لرؤية واضحة حول منهاج التربية الوطنية والمدنية للصف السابع ومدى تضمينه لمضامين الدستور الأردني، كما تلبي الحاجة لتنمية المفاهيم الدستورية والسياسية لدى الطالب الأردني في ظل ما يتعرض له المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع الأردني بصفة خاصة من تغيرات وتقلبات سياسية تبرز الحاجة لإيجاد مواطن صالح يعي حقوقه وواجباته، كما تثري الدراسة الأدب النظري المتعلق بالمضامين الدستورية.

– الأهمية العملية: تعد هذه الدراسة استجابة لتوصيات الكثير من الدراسات (أبو انعير، 2008) حول أهمية زيادة الوعي بالحقوق الدستورية منذ مراحل الدراسة الأولى. وقد تفيد معلمي ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا في التركيز على مضامين الدستور الأردني التي تضمنتها كتب التربية الوطنية والمدنية، كما أنّها قد تفيد مشرفي الدراسات الاجتماعية في توجيه المعلمين والمعلمات نحو تحليل المحتوى التعليمي لبناء خططهم التدريسية حول مضامين الدستور الأردنيالتي تضمنتها

كتب التربية الوطنية والمدنية.

التعريفات الاصطلاحية الإجرائية:

تتبنى الدراسة المصطلحات الآتية:

مبحث التربيّة الوطنيّة والمدنيّة: إحدى مقررات منهاج التربية الوطنية والاجتماعية الثلاثة (التاريخ، الجغرافيا، التربية الوطنية والمدنية). المقرّة من وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية على طلبة المرحلة الأساسية العليا، وتشمل الصفوف (السابع، والثامن، والتاسع، والعاشر) خلال العام الدراسيّ (2016/2015).

– **الدستور الأردني:** مجموعة القواعد القانونية التي تبين وضع الدولة وتنظم السلطات فيها من حيث التكوين والاختصاص وتحديد العلاقة بينها بالإضافة إلى تقرير ما للفرد منحقوق وواجبات، ويتكون الدستور الأردني من عشرة فصول تضم (131) مادة، حيث أرست مواده مجموعة من الثوابت العامة التي تُبيِّن طبيعة الدولة، وتنظيم أسلوب الحكم فيها وغيرها من الأمور. وصدر هذا الدستور بطريقة العقد، ذلك أن مصادقة الملك عليه قد تمّت بعد أن أقّرت السلطة التشريعية بمجلسيها ممثلة الشعب في الموافقة على هذا الدستور. وأجريت عدة تعديلات على دستور (1952) وكان أبرزها التعديلات التي أقرت عام (2011) حيث طالت هذه التعديلات حقوق الأردنيين وواجباتهم، وسلطات الدولة، والشؤون المالية للدولة، وغيرها من الأمور (مجلس النواب، 2015). ويُقصد بها في هذه الدراسة مضامين مواد الدستور الأردني الواردة في كتب الدراسات الاجتماعية لصفوف المرحلة الأساسية العليا.

– **اكتساب مضامين الدستور الأردني:** اكتساب الحقائق والمعارف عن طريق التعلم والخبرة، وعرفها قاموس أكسفورد (Oxford, 2005, 373) على أنّها الخبرة والمهارات التي يكتسبها الفرد من خلال التعليم والخبرة. ويُقصد بها إجرائياً الدرجة التي يحققها معلمو الدراسات الاجتماعية وطلبة المرحلة الأساسية العليا على اختبار معرفة المضامين الدستورية المعد لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

– **المرحلة الأساسية العليا:** هي المرحلة الثانية في التعليم الأساسي وتأتي بعد المرحلة الأساسية الدنيا من السلم التعليمي في وزارة التربية والتعليم الأردنية وتشمل (السابع والثامن والتاسع والعاشر) (وزارة التربية والتعليم الأردنية، 2007).

– **مضامين الدستور الأردني:** هي مفاهيم ومعارف ومواد الدستور الأردني الواردة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا.

حدود الدراسة ومحدداتها

اقتصرت هذه الدراسة على:

– الحد المكاني: جرى تطبيق هذه الدراسة في ست مدارس من المدارس الحكومية التابعة للواء قصبة المفرق في المملكة الأردنية الهاشمية.

– الحد الزماني: طُبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2016/2015).

– الحد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على 342) طالباً وطالبةمن طلبة الصف السابع الأساسي في لواء قصبة المفرق بالمملكة الأردنية الهاشمية.

– الحد الموضوعي: استخدمت الدراسة اختبار لقياس درجة معرفة طلبة الصف السابع الأساسي بمضامين الدستور الأردني تعديل عام (2011). وبالتالي يتحدد تعميم نتائجها بمدى صدق وثبات أداة الدراسة.

الإطار النظري

يعدّ الدستور القانون الأساسي للدولة، وهو المصدر الأساسي للقوانين، والمرجع الذي يعلو جميع النصوص القانونية الأخرى، وهو يحكم سلوك الحاكم والمحكوم، ومن خلاله تدار العلاقات الداخلية والخارجية للدولة ومن هنا كان الدستور من أهم المضامين السياسية التي تسعى الدولة إلى نشرها بين المواطنين، والاهتمام بقدرتهم على تمثله في سلوكهم وهذا لا يكون من غير التربية السياسية للأفراد.

وتعدّ التربية السياسية أحد فروع التربية الوطنية، بل يطلق البعض التربية السياسية على التربية الوطنية لما لها من دور فعّال

في إكساب الطلبة الثقافة السياسية التي تساعده على ممارسة دوره السياسي في المستقبل بطريقة صحيحة، والثقافة السياسية تشمل المعارف والمفاهيم والتوجيهات السياسية (أبو حلو، 1994).

وتمتاز التربية السياسية بدور مهم ومميز في مناهج الدراسات الاجتماعية، وبناءً على هذه الأهمية، فقد ارتبطت بخمسة محاور من محاور الدراسات الاجتماعية في أمريكا بشكل مباشر هي: الثقافة، والأفراد والجماعات والمؤسسات، والقوة والسلطة والحكومة والتواصلات العالمية، والمثل العليا المدنية وممارستها، كما اعتبره البعض الوعي السياسي والمشاركة السياسية مقياساً للتقدم الحضاري للمجتمع(ناصر وشويحات، 2002؛ NCSS,1994).وقد أشارت دراسة ويليوز (Williaws, 2001) إلى مجموعة من النتائج التي توضح أهمية التربية السياسية في التربية الوطنية وعلاقتها بالمشاركة السياسية من هذه النتائج: تزداد القيم الديمقراطية بازدياد المعرفة السياسية، تزداد المشاركة في القضايا السياسية والمدنية بازدياد المعرفة السياسية، تزداد ثقة الأفراد بالمشاركة في الحياة العامة بازدياد المعرفة السياسية، المعرفة السياسية تزيد من التقارب في وجهات النظر.

وتعرّف التربية السياسية بأنها محاولة تدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام، أي اكتساب المعايير والقيم والمهارات المرغوبة والمفيدة في هذا المجتمع (وميض، 2000). وتعرّف التنشئة السياسية بأنها عملية نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال عن طريق وسائط متعددة منها الأسرة، والمدرسة، والإعلام، ودور العبادة، والأحزاب السياسية، وجماعات الرفاق، وغيرهم (عبدالكافي، 2005). ويعرّفها عبد الرحمن (2001) بأنّها عملية التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط، وغير المخطط للمعلومات، والقيم والمهارات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالات السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع.

ويعرّفها الباحث بالعملية التي يتم من خلالها إكساب الفرد المعلومات والحقائق والقوانين والمهارات الحياتية والاتجاهات الإيجابية نحو السياسة، مما تحقق له نمواً متوازنا في هذا الجانب، وتتم من خلال المؤسسات المعنية بالتربية كالمدارس والجامعات والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام المختلفة.

أهمية التربية السياسية:

اهتمت الحضارات منذ القدم بالتربية السياسية لما لها من أهمية في ضمان الولاء للنظام السياسي وتمنحه الشرعية، فهي الوسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي، ولا يكون ذلك إلا من خلال خلق قيم ومعايير لدى المواطنين تجاه النظام السياسي، كما أنّ التربية السياسية تساعد في إيجاد الثقافة السياسية لدى الأفراد التي تؤدي إلى تعزيز قيم المشاركة والتعاون والاعتزاز بالوطن، كما أن التربية السياسية تعتبر الوسيلة لنقل التراث السياسي إلى جميع أفراد المجتمع (هلال، 2015).

أنواع التربية السياسية:

تقسم التربية السياسية بناء على تحقيقها لدى الطلبة إلى قسمين (أبراش، 2011):

أولاً: التربية السياسية غير المباشرة: وهي نوع من التربية غير المعلنة، تقوم بها مؤسسات اجتماعية ليس هدفها الأساسي السياسة كالمدارس والمساجد والأسرة، التي تنقل للطالب المفاهيم والأفكار السياسية بصورة غير مباشرة أثناء المواقف الحياتية أومن خلال مناهج المواد الدراسية المختلفة.

ثانياً: التربية السياسية المباشرة: وهي تقوم على تقديم المفاهيم والأفكار والقيم السياسية بشكل متخصص، من قبل مؤسسات سياسية مثل المؤسسات الإعلامية والأحزاب السياسية.

أهداف التربية السياسية:

تسعى الدول من خلال التربية السياسية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لدى أفرادها بما يتناسب مع مراحل نموهم وقدراتهم ومن هذه الوظائف (الحسن، 2005):

1. تكوين وبناء الجماعات السياسية.
2. المشاركة السياسية: فالتربية السياسية تزيد من معدل المشاركة السياسية، وهذا ينتج أفراداً ايجابيين ومشاركين في بناء المجتمع والحفاظ على مقدراته.
3. التجنيد السياسي وتولي الوظائف العليا: حيث تقوم العائلات بإقناع أبنائها بأفكارهم السياسية، وفي الأسر الملكية تعمل الأسرة على تربية أبنائها تربية سياسية تساعده على القيام بأدواره السياسية مستقبلاً.
4. التوازن والاستقرار السياسي: وهي من أهم أهداف النظم السياسية، والتربية السياسية السليمة من أهم العوامل التي تغرس القيم السياسية الإيجابية الداعية إلى حب الوطن، وتحد من الآثار السلبية للتغيرات وتحافظ على تماسك المجتمع من خلال اختزان

القواعد الدستورية والالتزام بالعمل السياسي.

كما أضافت نفيسي (2013) بعض الأهداف للتربية السياسية:

- تنمية المعرفة السياسية.
- المشاركة في عملية التنمية السياسية من خلال: التجنيد السياسي، المشاركة السياسية المتمثلة في تقلد المناصب السياسية، والعضوية في الأحزاب السياسية، والنقابات، والأحزاب السياسية، والمشاركة في الاجتماعات السياسية.
- تجنب المشاركة السياسية السلبية للمواطن: ومن المشاركات السياسية السلبية التي يمارسها بعض المواطنين: الشك السياسي، الغربة السياسية أي أن يكون المواطن غريب عن السياسة، الاغتراب السياسي وهو شعور المواطن بان السياسة لا تشعر به.

الدستور الأردني نظرة تاريخية:

تتميز المملكة الأردنية الهاشمية بعمق جذور حياتها السياسية التي تمتد إلى فترة الحكم العثماني، وفي أواخر الحكم العثماني في عام (1908م) مثلت شرق الأردن بنائب واحد في مجلس المبعوثان ضمن ولاية سوريا (الماضي والموسى، 1988).

وفي نيسان (1923م) تمّ تشكيل أول حكومة في عهد الإمارة، حيث قرر الأمير عبد الله تشكيل مجلس الشورى الذي يعد حجر الأساس في تكوين المجلس النيابي المنتخب، واستمر عمل هذا المجلس حتى عام (1927م) (محافظة، 1990).

وتعدّ تلك الفترة بداية نشوء الأحزاب السياسية مثل حزب الشعب، والحزب المعتدل، وحزب اللجنة الوطنية لمؤتمر الشعب الأردني العام، وحزب الإخاء الأردني الذي ضم أهم الزعامات الأردنية في تلك الفترة (الماضي والموسى، 1988).

وفي عام (1948م) وقعت النكبة الفلسطينية فبادر أهل فلسطين بالطلب للانضمام إلى المملكة الأردنية الهاشمية، لتقوية جبهتهم الداخلية، بانضمامهم لكيان سياسي معترف به يستطيع المطالبة بحقوقهم، فعقد مؤتمر أريحا في (1948/12/28م) الذي تم فيه مبايعة الملك عبد الله الأول ملكاً على الأردن وفلسطين، وفي العام (1951م) أصبح الملك طلال ملكاً للأردن، وبالرغم من قصر المدة التي تولى فيها الحكم إلا أنه ترك أثراً عظيماً على الحياة السياسية في الأردن، حيث أقر الدستور في عام (1952م) الذي يعدّ من أفضل ما شهدته المنطقة من دساتير، يرعى الاهتمام بالانفتاح والتطور والمساواة والعدالة بين المواطنين، وكفل لهم حريات تتمثل بالتعبير عن الرأي، والاجتماع، وتأسيس الأحزاب السياسية ضمن إطار الدستور (نجادات والقاضي، 2005).

يشكّل الدستور القواعد الأساسية في الدولة المعاصرة، فهو يبيّن شكل الدولة، ونظام الحكم فيها، وتنظيم السلطات العامة من حيث تكوينها واختصاصاتها، وعلاقاتها بعضها ببعض، وبالأفراد أو بالمواطنين، ويقرّر حقوق الإنسان وحرياته، ويضع الضمانات الأساسية لحماية هذه الحقوق وتلك الحريات وكفالة استعمالها وعدم التعدي عليها. وبالتالي، فإنّ هذا القانون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التي يوجد فيها، من حيث ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، بل ويمكن القول إنه أكثر أنواع أو فروع القوانين تأثراً بمثل هذه الظروف، باعتباره القانون الذي ينظم السلطة أو السلطات العامة، والعلاقة فيما بينها، وبين الأفراد، هذه العلاقة التي تكون أكثر عرضة وتأثراً بالحوادث والتطورات السياسية والتاريخية المحيطة، فدستور دولة ما يعتبر نتاجاً لتطورها ونموها السياسي والاجتماعي والتاريخي.

ويعدّ الدستور قانونا حيث أشار أنصار المدرسة الاجتماعية. القواعد الدستورية لها صفات القاعدة القانونية، وذلك استناداً إلى توافر عنصر الجزاء في مجال القانون الدستوري، حتى مع التسليم بأن السلطة العامة في الدولة لا تقوم بتوقيع الجزاء على نفسها إذا ما خالفت بعض أحكام القانون المذكور. والدستور كلمة غير عربية يقال أن أصلها فارسي تعني السجل الذي يقيد فيه أسماء الجند ورتبهم وهوياتهم ومستحقاتهم أي كل ما يتعلق بأمر الجند عموماً، كما كان لها مدلول آخر ينطبق على الجسم القانوني للدولة ككل، وتعني الإناء الكبير، كما تعني كبير الوزراء (حاشي، 2009).

أمّا في الاصطلاح فيحدد معناه وفق معيارين هما معيار الشكل ومعيار الموضوع، فالدستور من وجهة نظر المعيار الشكلي هو مجموعة القواعد التي تضمنته الوثيقة الدستورية التي تضعها هيئة خاصة يختلف تكوينها باختلاف الدساتير ويتبع في وضعها وتعديلها إجراءات مشددة تختلف عن إجراءات القوانين العادية. أم المعيار الموضوعي فيقوم على أساس مضمون وجوهر القواعد القانونية بغض النظر عن الشكل والإجراءات المتبعة عند إصدارها، وبهذا يعرف بأنه جميع القواعد القانونية ذات الطبيعة الدستورية أياً ما كان مصدرها سواء نظمتها الوثيقة الدستورية أو نظمت بقوانين عادية، أو كان مصدرها العرف الدستوري (شيحا، 2000؛ عبد الله، 2004).

كما يعرّف الدستور بأنه مجموعة القواعد القانونية مكتوبة أو عرفية تنظم النظام السياسي في الدولة وتحدد شكلها (منفردة أم

مركبة) وشكل الحكم فيها (ملكي أو جمهوري) وشكل النظام السياسي (رئاسي أم برلماني) كما تحدد توزيع الاختصاصات بين السلطة و طرق الوصول إلى الحكم (المختار، 2007).

ويعرّفه الباحث بأنّه وثيقة يعدها القائمون على السلطة في النظام تحتوي قواعد وقوانين تضبط السلطة وممارساتها وتحدد العلاقات الداخلية والخارجية للدولة، كما تشمل القوانين المتعلقة بحريات الأفراد وتضبط ممارساتهم.

أنواع الدساتير:

وتصنف الدساتير وفق معايير عدة ومن هذه التقسيمات (المختار، 2007):

أولاً: وفق التدوين: حيث تقسم إلى:

- دستور مدون وهو الدستور التي تكون جميع مواده مكتوبة في وثيقة أو عدة وثائق رسمية.
- دستور غير مدون: وهي عبارة عن مجموعة من القواعد العرفية تم العمل بها لسنوات حتى أصبحت بمثابة القانون الملزم وتسمى دستوراً عرفياً.

ثانياً: الدساتير المرنة والدساتير الجامدة:

- الدستور المرن: حيث يكون الدستور مرنا إذا كان يتم تعديل قوانينه بنفس إجراءات تعديل القوانين العادية.
- الدستور الجامد: وهي التي يستلزم تعديل قوانينها إجراءات أشد من الإجراءات التي تتخذ في تعديل القوانين العادية، كموافقة أغلبية المواطنين كما في الدستور الأسترالي.

مضامين الدستور الأردني ومواده مع تعديلاتها (الدستور الأردني، 2011م)

قام الباحث بالرجوع إلى وثيقة الدستور الأردني تعديل (2011) وتلخيص عناوين فصوله وما يحتويه كل فصل من هذه الفصول، حيث وجد أن الدستور الأردني يتكون من عشرة فصول تحتوي في طياتها (131) مادة دستورية، وهي كما يلي:

الفصل الأول: الدولة ونظام الحكم، ويحتوى المضامين الدستورية الآتية: الدولة عربية والحكم نيابي ملكي وراثي. ودين الدولة ولغتها الإسلام، والعاصمة والراية الأردنية.

الفصل الثاني: حقوق الأردنيين وواجباتهم: وفيه المضامين الدستورية الآتية: الجنسية، والمساواة بين المواطنين، والحريات وضمانها، والحرية الشخصية، وعدم التوقيف أو الحبس، وعدم الإبعاد.

الفصل الثالث سلطات الدولة: وفيه المضامين الدستورية الآتية: الأمة مصدر السلطات، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

الفصل الرابع: السلطةالتنفيذية: وفيها: الملك وحقوقه، والوزراء.

الفصل الخامس: المحكمة الدستورية: وفيها المضامين الدستورية الآتية: إنشاء المحكمة الدستورية واختصاصاتها، وحق الطعن أمامها في دستورية القوانين والأنظمة.

الفصل السادس: السلطة التشريعية: وفيه المضامين الدستورية الآتية: تأليف مجلس النواب ومجلس الأعيان.

الفصل السابع: السلطة القضائية: وفيها المضامين الدستورية الآتية: استقلال القضاة، وتعيينهم وعزلهم، وإنشاء المجلس القضائي.

الفصل الثامن: الشؤون المالية: وفيها المضامين الدستورية الآتية: فرض الضرائب، ومشروعا الموازنة العامة والوحدات الحكومية وتقديمهما للمجلس والاقتراع عليهما.

الفصل التاسع: موادعامة.

الفصل العاشر: نفاذ القوانين والإلغاءات.

وقد اهتم الدستور الأردني بالحريات والحقوق العامة اعتباراً من المادة السابعة، فكانت الحرية الشخصية مصونة، وكانت حرية التعبير وحق إبداء الرأي مصونة هي الأخرى، بالإضافة إلى سائر الحقوق والحريات الأخرى المرتبطة بهما، أي حرية التعبير وحق إبداء الرأي، وضمان الحصول على المعلومات باعتبارها ملكاً للأشخاص، إلا ما كان محمي منها، وتكريس حق الاجتماع السلمي، وحق تشكيل الأحزاب والجمعيات والنقابات، بالإضافة إلى حرية الصحافة والطباعة والنشر كوسائل للتعبير عن الرأي. ثم كانت التشريعات الأردنية التي جاءت منظمة للحقوق والحريات العامة لا مقيدة لها لحسن ممارسة الأفراد لتلك الحقوق والحريات، وبما يحقق أهدافها على المستوى الفردي والمستوى الجماعي، فكان قانون المطبوعات والنشر وقانون الاجتماعات العامة وقانون

ضمان حق الحصول على المعلومات وقانون العقوبات وقانون الانتخابات العامة (الجعفري، 2011).

أهداف التربية الوطنية

وقد حددت وزارة التربية والتعليم في الأردن الأهداف العامة للتربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا بما يلي (وزارة التربية والتعليم، 2007):

1. توظيف الأحداث الجارية لتنمية الاعتزاز القومي.
2. تنويع مصادر المعرفة والتفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى مؤثراً فيها ومتأثراً بها.
3. الالتزام بالممارسات الإيجابية لتطبيق مفهوم (الأردن أولاً) قولاً وعملاً.
4. مواكبة التطورات والتغيرات العالمية الإيجابية وانتقاء ما لا يتعارض منها مع المصلحة الوطنية.
5. الحفاظ على العادات والتقاليد والقيم العربية الأصيلة والإيجابية في ظل النظام العالمي الجديد، والمواءمة بين الأصالة والمعاصرة.
6. نبذ التقليد والتعصب الأعمى، واعتماد العقلانية في التفكير وتعميق مفهوم التفكير الناقد لدى المتعلمين.
7. التعريف بالإمكانات السياحية والأثرية الأردنية.
8. توظيف المعارف والمهارات والكفايات التي تعلمها الطلبة في تطوير المجتمع وتلبية احتياجاته.
9. الفهم الواعي للمفاهيم العالمية المرتبطة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي، وثقافة السلام، والبيئة.
10. تأكيد دور الهاشميين في نهضة العرب الحديثة، وممارسة الديمقراطية وتطبيقها قولاً وعملاً في مناحي الحياة جميعها.

كما تمّ تحديد المحاور الأساسية التالية لمنهاج المرحلة الأساسية العليا:

- الأسرة.
- البيئة.
- موطني (الهاشميون، العلم، الأردن).
- حياة الرسول صلى الله عليه وسلم.
- في السيرة الحضارية الأردنية.
- الهاشميون والثورة العربية الكبرى.
- مشكلات معاصرة، اجتماعية، واقتصادية وسياسية محلياً وعالمياً.

دور الدراسات الاجتماعية في إعداد المواطن الصالح

تعمل الدراسات الاجتماعية على دمج الطلبة في النسيج الاجتماعي والمؤسسات المجتمعية، وربط الطالب بما يحيط به من أحداث تحدث في مجتمعه (خضر، 2006)، وتكمن أهمية الدراسات الاجتماعية والوطنية كونها الأداة التي تعمل باستمرار على تعميق الحس الوطني، وتنمية شعور الطالب بالمسؤولية اتجاه الوطن، كما تعمل على غرس الاتجاهات الإيجابية لديه مثل التعاون وقبول الآخرين واحترام النظام والقانون، وتعريفه بالمؤسسات الرسمية والاجتماعية وأدوارها في الوطن (المحروقي، 2008)، وهذه المفاهيم والاتجاهات حتى يتم إكسابه للطلبة لابد من عملية منظمة ومستمرة ومقصودة توصل المفاهيم الأساسية مثل الحكومة والنظام السياسي والحقوق والواجبات والقانون بصورتها الحقيقية للطلبة، وهذا دور الدراسات الاجتماعية والوطنية (المعمري، 2002).

كما تقوم الدراسات الاجتماعية بما توفره من مواقف صفية وأنشطة منهجية غير صفية بتجسيد مفاهيم المواطنة الصالحة والتنوع والعدالة الالتزام (Hoffman, 2000).

ويقول هربر تسبنسر "إذا كانت التربية هي الإعداد للحياة العامة، فالتربية الوطنية هي إعداد المواطن الصالح، فهي بذلك جزء من كل"، ويقول في ذلك "إن تعريف المواطن بالوطن الذي يعيش فيه، وبنظمه وقوانينه، بل وتقاليده وأعرافه وعاداته، هي ما نسميه بالتربية الوطنية" (ناصروشويحات، 2006).

الدراسات السابقة

قام الباحث بالرجوع لبعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وقام بترتيبها من الأقدم إلى الأحدث كما يأتي:

قام فيليب (Phillips, 2000) بدراسة هدفت التعرف إلى درجة تلبية المناهج الدراسية في مقاطعة ويلز في جنوب بريطانيا لحاجات الطلبة المستقبلية في مجال التربية في محور المشاركة الفعالة في التطور والتجديد في الثقافة السياسية للقرن الحادي والعشرين التي تمثلت بإعطاء "ويلز" نوعاً من الإدارة الذاتية وشكلاً مصغراً للحكومة التي تتولى إدارة بعض الشؤون من مثل: التعليم والانتخابات البرلمانية. وقد اعتمد البحث على تحليل للوثائق والمناهج المتعلقة بالتربية المدنية، والحكم على درجة مستقبليتها. وخلص البحث إلى أنّ التربية الوطنية حتى تكون مستقبلية، وتخدم أفراد المجتمع لا بدّ للمعلمين من أن يهتموا ويركزوا على فهم الطلبة لأحوال المجتمع وتطويره بالاعتماد على تطوير الصناعة وتطوير المناطق النائية أو الريفية، وتطوير الحقوق الوطنية لأفراد المجتمع واحترامها، وفهم للعالم ومعرفة جوانب تاريخه المختلفة والتركيز على محاربة التمييز العرقي وعدم تقبله في "ويلز" من مثل ردود الفعل تجاه المهاجرين الأيرلنديين وكذلك للمهاجرين من مختلف بقاع الأرض. وضع البحث جملة من المبادئ التي يجب على التربية الوطنية أن ترتكز عليها كتعميق الاحترام للثقافة والتراث والهوية للويلزيين من خلال تعليمهم بطريقة تجعلهم لا يفكرون في التمسك بثقافات بديلة أو أخرى، والى الاستمرارية في برامج التربية الوطنية التي تُعزز وعي الطلبة بعمل النظام السياسي ومسؤولياته وواجباته وذلك من خلال تفعيل مادة التاريخ لتكون وسيلة لذلك. بالإضافة إلى تعميق المسؤولية والعمل الجاد في جميع مناطق ويلز لمواجهة ومعالجة مشكلة التمييز العرقي التي تعاني منها جميع مدارس البيض.

أجرى ويليوز (Williaws, 2001) دراسة هدفت إلى الكشف عن مدى اهتمام كتب الدراسات الاجتماعية في كندا بمبادئ حقوق الإنسان تمّ تحليل كتب الدراسات الاجتماعية والأنشطة العلمية المرتبطة فيها في ضوء الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية أظهرت نتائج الدراسة أنّ كتب الدراسات الاجتماعية في كندا لا يمكن أن تكون كمصدر وحيد للطلبة والمعلمين لتدعيم مبادئ حقوق الإنسان في المدارس لذا يجب تضمين جميع مبادئ حقوق الإنسان في كتب الدراسات الاجتماعية في الوقت الحاضر.

أجرت أوفاديا (Ovadia, 2001) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى الكشف عن الفروقات في درجة تمثل القيم السياسية لدى طلاب المدارس الثانوية في ضوء متغيرات الجنس والصف والعرق. ولتحقيق هدف الدراسة تم العودة إلى المسح الوطني الأمريكي لطلاب المدارس الدنيا واختيار ملفات (4969) طالباً وطالبة وتحليلها، وقد أظهرت الدراسة أنّ درجة تمثل القيم لدى الطلبة تراوحت بين متوسطة إلى كبيرة تبعاً لطبيعة القيمة نفسها، وكان ترتيب منظومة القيم على النحو الآتي: الحرية، والمساواة، النجاح، وقيم المواطنة. وبينت الدراسة عدم وجود أثر للجنس أو الصف أو العرق في ترتيب القيم فيما عدا قيم العمل السياسي التي جاءت فيها الفروق لطبيعة الصف (التخصص العلمي)، والعرقية (لصالح الأمريكان البيض).

وقام عبابنة (2002) بدراسة هدفت التعرف إلى مدى احتواء كتب التربية الوطنية للقيم الوطنية الموجودة ضمن أهداف ومنهاج المرحلة الأساسية العليا في الأردن، من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى لكتب التربية الوطنية للصفوف (الثامن والتاسع والعاشر). وأظهرت نتائج الدراسة أنّ كتب التربية الوطنية للصف الثامن هي الأكثر تشبعاً بالقيم الوطنية وأنّ كتب الصف التاسع والعاشر هي الأكثر تشبعاً بالقيم الاقتصادية، كما بيّنت الدراسة عدم التوافق بين نسبة احتواء كتب التربية الوطنية للقيم الوطنية ونسبة وجودها ضمن أهداف منهاج التربية الوطنية للمرحلة الأساسية، وأوصت بإعداد قائمة تشتمل على القيم الأساسية الواجب توفرها في الكتب الخاصة بالصفوف الثامن والتاسع والعاشر.

وأجرى عبيدات والطراونة (2004) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة اهتمام كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف السادس الأساسي في الأردن بالمفاهيم السياسية وأعدّ الباحثان أداة تألفت من (94) مفهومًا سياسيًا وقاما بتحليل كتب التربية الاجتماعية والوطنية في ضوئها واستخدم الباحثان الكلمة وحدة للتحليل وأشارت النتائج إلى تفاوت درجة الاهتمام بالمفهومات السياسية من كتاب إلى آخر واحتل مجال النظرية السياسية المرتبة الأولى في الكتب الثلاثة مجتمعة في حين جاء مجال العلاقات الدولية في المرتبة الثانية في كتابي التاريخ والجغرافية أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء مجال السياسة المقارنة وأوصت الدراسة بضرورة تضمين مناهج التربية الاجتماعية والوطنية للصف السادس الابتدائي بعض المفاهيم السياسية.

أجرى المواجدة (2007) التي هدفت تطوير محتوى كتب التربية الإسلامية للمرحلتين الأساسية العليا والثانوية في ضوء التربية السياسية في الأردن، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من كتب التربية الإسلامية للصفوف (الثامن، والتاسع، والعاشر)، استخدم الباحث قائمة تحليل لتحليل المناهج المذكورة، وقد بيّنت النتائج أن أكثر الكتب من حيث شيوع المفاهيم السياسية كان كتاب الثقافة الإسلامية للصف الثاني ثانوي، ثم كتاب الصف الثامن، ثم التاسع، ثم كتاب الصف العاشر. وأقلها كتاب الثقافة الإسلامية للصف الأول الثانوي. وأكثر المفاهيم شيوعاً كانت الجهاد، والقتال، والأمة، والعدو، والظلم،

والهجرة، والشورى، والنصر، والعدالة، وأقل المفاهيم شيوعاً هي: التغير، والتعصب، والجلاء، والمهاجرات، والبغي، والنكث.

وأجرى أبو انعير (2008) دراسة في الأردن هدفت التعرف إلى مستوى إدراك طلبة المدارس الثانوية الحكومية لمفاهيم التنمية السياسية في الأردن. تكونت عينة الدراسة من (3114) طالباً وطالبة من طلبة الصفين الأول والثاني الثانوي تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من المدارس الثانوية الحكومية. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق استبانة مكونة من (52) فقرة موزعة على طبيعة إدراك الطلاب للمفاهيم السياسية، وأهداف التنمية السياسية، ودور المعلم والمنهاج في التنمية السياسية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ طلبة المدارس الثانوية يتمتعون بدرجة مرتفعة من الوعي بمفهوم التنمية السياسية وأهدافها ودور كل من المعلم والمنهاج والمدرسة في التنمية السياسية، وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمفهوم التنمية السياسية تُعزى للجنس لصالح الذكور ومكان إقامة الطالب لصالح الطلاب المقيمين في المدينة.

دراسة جرار والكساب (2012) التي هدفت التعرف على مدى مساهمة مساق التربية الوطنية في تعزيز المفاهيم السياسية والوحدة الوطنية لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم، تكون مجتمع الدراسة من طلبة كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية في الفصل الدراسي الأول (2012/2011)، ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد فقرات أداة الاستبانو وتكونت من (63) فقرة توزعت على ثلاثة مجالات هي: مجال المفاهيم الوطنية وتضمن (26) فقرة، وتاريخ الأردن القديم والحديث وتضمن (29) فقرة، ومجال المتغيرات السياسية العربية والعالمية وتضمن (8) فقرات. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن مجال المفاهيم الوطنية قد احتل المرتبة الأولى، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية على جميع المجالات تعزى لمتغير الجنس ولصالح تقديرات الإناث، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجالي المفاهيم الوطنية، وتاريخ الأردن القديم والحديث تعزى لمتغير الكلية، بينما أظهرت النتائج فروقاً دالة إحصائياً في مجال المتغيرات السياسية العربية والعالمية، وذلك لصالح تقديرات الكليات العلمية، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات الدراسة تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

وهدفت دراسة الغزيوات (2012) إلى تعرف مدى تضمين كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الثانوية في الأردن لمبادئ حقوق الإنسان، تكون مجتمع الدراسة من جميع كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف الثاني عشر الأدبي في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداة تحليل تكونت من ثلاثة مجالات هي: حقوق الإنسان الأساسية، وحقوق الإنسان الفكرية والاعتيادية، وحقوق الإنسان السياسية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود (31) مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية للصف الثاني عشر الأدبي.

دراسة نفيسي (2013) هدفت هذه الدراسة لاستقصاء دور المدرسة في التنشئة السياسية للطالب من وجهة نظر المعلم، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدما الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، تكونت عينة الدراسة من (102) معلماً في منطقة العالية الشرقية في الجزائر، وقد أظهرت النتائج أن المضامين التعليمية تساهم في التنشئة السياسية من وجهة نظر المعلمين، كما بينت النتائج أن النشاطات الصفية واللاصفية تساهم في التنشئة السياسية للتلميذ من وجهة نظر المعلم، كما أكدت الدراسة أن للمدرسة دور في التنشئة السياسية للتلميذ من وجهة نظر المعلم.

وأجرت جرار (Jarrar, 2014) دراسة هدفت إلى تعرف المفاهيم السياسية المتوفرة في مناهج الفرع العلمي للصفين الحادي عشر والثاني عشر. وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى جميع كتب الصفين الحادي عشر والثاني عشر فيما عدا الكتب العلمية للوصول للمفاهيم المتضمنة فيها، وقد أظهرت النتائج أنّ المفاهيم السياسية كانت أكثر وضوحاً في الصف الثاني عشر مقارنة بالصف الحادي عشر، وبخاصة مفاهيم الحقوق، والانتخابات، والديمقراطية، والحياة الحزبية. وبينت الدراسة ضعف تضمين القضايا الكونية مثل العولمة وغيرها في الكتب التي يدرسها طلبة الفرع العلمي في الصفين الحادي عشر والثاني عشر.

التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت معظم الدراسات السابقة التربية السياسية لدى طلبة المدارس ومحتوى كتب التربية الوطنية والتربية الاجتماعية والتربية الإسلامية من المفاهيم السياسية ومفاهيم المواطنة والتنمية السياسية، كما استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات قائمة تحليل المحتوى والاستبانة.

وتشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث تناولها المفاهيم سياسية الواردة في كتاب التربية الوطنية، واستخدام المنهج التحليلي.

وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتناولها مناهج التربية الوطنية للصف السابع الأساسي، كما تميزت باستقصاء درجة

اكتساب طلبة الصف السابع لمضامين الدستور الأردني، ولم يجد الباحث على حد علمه أي دراسة تناولت مضامين الدستور الأردني في مناهج التربية الوطنية للصف السابع الأساسي.

وقد أفاد الباحث من الدراسات السابقة في الإطلاع على الإطار النظري، الذي أظهر بشكل كبير أهمية تضمين المناهج للمفاهيم السياسية وأهمية التربية السياسية، بالإضافة إلى طريقة اختيار العينة والطرق الإحصائية المستخدمة وكيفية عرض النتائج وبناء أدوات الدراسة وكيفية التحقق من خصائصها السيكومترية.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثعلى المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة لملاءمة لطبيعة الدراسة وطريقة جمع البيانات ومعالجتها.

أفراد الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الصف السابع الأساسي في لواء قصبة المفرق في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2016/2015). ويبلغ عددهم (2340) طالباً وطالبة، وقد جرى اختيار (342) طالباً وطالبة من طلبة الصف السابع الأساسي قصدياً من ست مدارس من مدارس لواء قصبة المفرق ليمثلوا عينة الدراسة كما في الجدول (1).

الجدول (1)

توزيع عينة الدراسة وفق الجنس والمدرسة

المدرسة	الجنس	العدد
مدرسة الحي الهاشمي الأساسية	ذكر	63
	أنثى	–
مدرسة الربيع الأساسية	ذكر	58
	أنثى	–
مدرسة جعفر الطيار الأساسية الأولى	ذكر	55
	أنثى	–
مدرسة المنشية الثانوية للبنات	ذكر	–
	أنثى	62
مدرسة أم عطية الأنصارية الأساسية للبنات	ذكر	–
	أنثى	58
مدرسة راية بنت الحسين الثانوية للبنات	ذكر	–
	أنثى	46
المجموع	ذكر	176
	أنثى	166
المجموع الكلي		342

أدوات الدراسة:

اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني:

تكوَّن هذا الاختبار من بصورته النهائية من (30) سؤالاً من نوع الاختيار من متعدد التي تقيس درجة اكتساب مضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف السابع الأساسي، وقد تمّ اتباع الخطوات الآتية لبناء هذا الاختبار:

- الرجوع للدستور الأردني تعديل عام (2011)، وتحديد المضامين الأساسية للدستور الأردني.
- تحليل كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف السابع الأساسي، واستخلاص المضامين الدستورية الواردة فيه.
- صياغة مجموعة من الأسئلة حول مضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية. وقد تكون

الاختبار في صورته الأولية من (40) سؤالاً.

- استخلاص الخصائص السيكومترية للاختبار.
- وقد خرج الاختبار بصورته النهائية مكوناً من (30) سؤالاً، حيث تم حذف بعض الأسئلة التي كان معامل تمييزها أو معامل صعوبتها غير مناسبين، ولأن اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني من نوع الاختيار من متعدد فقد تم وضع علامة واحدة لكل فقرة، وبذلك يكون المجموع الكلي لعلامات الاختبار هو (30) علامة، كما اتفق المحكمون على أن مستوى الأداء المقبول لاكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني هي (80%).

صدق اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني:

للتحقق من صدق الاختبار تم عرضه على (9) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك والجامعة الأردنية ومشرفي التربية الاجتماعية والوطنية، وقد تم الأخذ بنسبة (85%) من ملاحظاتهم من تعديل صياغة بعض الأسئلة، وإضافة أو حذف بعضها.

ثبات اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني:

تم تطبيق الاختبار على عينة استطلاعية تكونت من (21) طالباً من طلبة الصف السابع الأساسي في مدرسة ذكور رحاب الأساسية من غير عينة الدراسة في مدارس مديرية تربية قصبة المفرق، وقد تم حساب ثبات الاختبار باستخدام معادلة كودر ريتشاردسون (KR-20)، التي تستخدم لقياس مدى الاتساق الداخلي للاختبارات التي تعطى فيها درجة واحدة للإجابة الصحية وصفراً للإجابة الخاطئة، وقد بلغت قيمة الثبات وفق معادلة كودر رتشاردسون (0.87) وهو معامل ثبات مرتفع، ومناسب لأغراض الدراسة. كما تم حساب معاملات الصعوبة للأسئلة فتراوحت ما بين (0.33–0.82) وتراوحت معاملات التمييز بين (0.31–0.83)، ويبين الجدول (2) معاملات الصعوبة والتمييز لكل سؤال من أسئلة اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني.

الجدول 2

معاملات الصعوبة والتمييز لفقرات اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني

رقم السؤال	معامل التمييز	معامل الصعوبة	رقم السؤال	معامل التمييز	معامل الصعوبة
1	0.53	0.46	16	0.47	0.56
2	0.39	0.41	17	0.63	0.64
3	0.76	0.54	18	0.47	0.81
4	0.33	0.52	19	0.71	0.55
5	0.76	0.48	20	0.65	0.41
6	0.83	0.51	21	0.44	0.48
7	0.66	0.47	22	0.47	0.51
8	0.48	0.47	23	0.61	0.39
9	0.44	0.65	24	0.76	0.61
10	0.31	0.47	25	0.38	0.41
11	0.34	0.33	26	0.54	0.49
12	0.83	0.47	27	0.44	0.36
13	0.33	0.82	28	0.41	0.64
14	0.46	0.44	29	0.39	0.63
15	0.51	0.39	30	0.45	0.51

إجراءات الدراسة

للتوصل إلى نتائج الدراسة قام الباحث بالإجراءات التالية:

1- الحصول على كتاب تسهيل الهمة من جامعة اليرموك ومن مديرية تربية لواء قصبة المفرق.
2- بناء اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني والتأكد من صدقه وثباته.

3- تطبيق اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني على عينة الدراسة.

4- إدخال البيانات إلى الحاسوب، واستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات، وإجراء التحليل الإحصائية المناسبة واستخراج النتائج، ومن ثم مناقشتها وتفسيرها.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، جرى استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير درجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني.
- معادلة معادلة كودر ريتشاردسون (KR-20) للتحقق من ثبات اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني.
- اختبار (T-test) للعينة الواحدة للإجابة عن السؤال الأول، وتقدير الدلالة الإحصائية لاكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني.
- اختبار (T-test) للعينات المستقلة لتحديد الفروق في درجات الطلبة على اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني الواردة في كتب التربية الوطنية والمدنية تبعاً لمتغير الجنس.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما درجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة طلبة الصف السابع الأساسي على اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية، وقد كانت النتائج كما في الجدول (3).

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة طلبة الصف السابع الأساسي على اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الذكور	176	14.76	6.95
الإناث	166	15.01	6.57
المجموع الكلي	342	14.88	6.76

تشير النتائج في الجدول (3) إلى أنّ المتوسط الحسابي لدرجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية قد بلغت (14.88) بانحراف معياري (6.76)، وأن المتوسط الحسابي لدرجة اكتساب طلاب الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية قد بلغت (14.76) بانحراف معياري (6.95)، في حين أن المتوسط الحسابي لدرجة اكتساب طالبات الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية قد بلغت (15.01) بانحراف معياري (6.57).

ولمعرفة الدلالة الإحصائية لدرجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية جرى مقارنة متوسطات استجاباتهم على اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني بمستوى الأداء المقبول (80%) باستخدام اختبار (T-test) لعينة واحدة، كما في الجدول (4).

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري للاستجابات معلمي الصفوف الثلاثة الأولى
في المملكة العربية السعودية على استبانة الكفايات ومقارنته بمستوى الأداء المقبول (80%)

المجال	العلامة العظمى	المستوى المقبول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
درجة اكتساب مضامين الدستور الأردني	30	24	14.88	6.76	341	38.511	0.000

تشير النتائج في الجدول (4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، لدرجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية مقارنة بالمستوى المقبول، استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة للدرجة الكلية للاختبار، إذ بلغت (38.511) وبمستوى دلالة (0.000). وكانت الفروق جميعها لصالح مستوى الأداء المقبول، إذ أن المتوسط الحسابي لاستجابات طلبة الصف السابع الأساسي على اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية أقل من المتوسط الفرضي على الدرجة الكلية لاختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني.

وتُعزى هذه النتيجة إلى اهتمام وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية بغرس مفاهيم المواطنة الصالحة والمفاهيم والمضامين السياسية، وتحديد المرافق التي تقدم الخدمات للمواطنين، وغرس حقوق الإنسان، وواجبات المواطن الأردني وحقوقه، ودور المؤسسات العامة في تنمية الوطن دون ربطها مباشرة بمضامين الدستور الأردني، إذ يخلو المنهاج من أي نص من نصوص مواد الدستور الأردني.

كما أنّ أنشطة وممارسات الطلبة في المدارس تركز على جوانب محددة من مضامين الدستور الأردني، كالانتخابات، ودور المجالس البلدية، وحقوق المواطن الأردني وواجباته، وهي مضامين فصول محددة من عشرة فصول يشتمل عليها الدستور الأردني.

وقد تشابهت نتائج هذا السؤال مع نتائج دراسة ويليوز (Williaws, 2001) التي بيّنت أنكتب الدراسات الاجتماعية في كندا لا يمكن أن تكون مصدراً وحيداً للطلبة والمعلمين لتدعيم مبادئ حقوق الإنسان، ودراسة عبابنة (2002) التي كشفت عن عدم التوافق بين نسبة احتواء كتب التربية الوطنية للقيم الوطنية ونسبة وجودها ضمن أهداف منهاج التربية الوطنية للمرحلة الأساسية، ودراسة عبيدات والطراونة (2004) التي أشارت إلى تفاوت درجة الاهتمام بالمفاهيم السياسية من كتاب إلى آخر.

وتختلف نتائج هذا السؤال مع نتائج دراسة أبو انعير (2008) التي بيّنت أن وعي طلبة المرحلة الثانوية للتنمية السياسية كان مرتفعاً.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثانى: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية تُعزى للجنس؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة طلبة الصف السابع الأساسي الذكور والإناث على اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردنى الواردة فى كتاب التربية الوطنية والمدنية، وقد جرى عرضها فى الجدول (3).

ولتحديد دلالة الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية للطلبة والمتوسطات الحسابية للطالبات على اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية؛ جرى استخدام اختبار (T- test) للعينات المستقلة، كما في الجدول (5).

الجدول (5)

اختبار (T- test) للعينات المستقلة لتحديد دلالة الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية للطلبة والمتوسطات الحسابية للطالبات على اختبار اكتساب مضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
درجة اكتساب مضامين الدستور الأردني	342	14.88	6.76	340	−0.342	0.732

تشير النتائج في الجدول (5) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لدرجة اكتساب طلبة الصف السابع الأساسي لمضامين الدستور الأردني الواردة في كتاب التربية الوطنية والمدنية تُعزى للجنس، استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت (-0.342) وبمستوى دلالة (0.732).

وتُعزى هذه النتيجة إلى أن طلبة الصف السابع الأساسي ذكوراً وإناثاً يدرسون نفس منهاج التربية الوطنية والمدنية، ويتعرضون لنفس المضامين بنفس المقدار في أثناء دراستهم للمحتوى المعرفي.

كما أنّ طلبة الصف السابع الأساسي يسكنون المنطقة الجغرافية نفسها– مدينة المفرق– ويتفذون أنشطة البرلمانات الطلابية ومجالس الآباء نفسها، ويركزون على المضامين الدستورية ذاتها في أثناء تنفيذ هذه الأنشطة.

كما أنّ طلاب الصف السابع الأساسي ذكوراً وإناثاً يتعرضون للأنشطة الاجتماعية عينها، من انتخابات بلدية وبرلمانية، ويشاهدون فعاليات الانتخابات نفسها، ويحصلون على الخدمات نفسها من المرافق العامة.

وقد تشابهت نتائج هذا السؤال مع نتائج دراسة أوفاديا (Ovadia, 2001) التي بينت عدم وجود أثر للجنس في تمثل القيم السياسية.

وتختلف نتائج هذا السؤال مع نتائج دراسة أبو انعير (2008) وجرار والكساب (2012) التي كشفت عن وجود أثر للجنس في فهم المفاهيم السياسية وتمثلها.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثما يلي:

1- تفعيل معلمين التربية الوطنية والمدنية لأدوارهم في التعريف بمضامين الدستور الأردني.
2- تضمين مضامين دستورية في كتب التربية الوطنية والمدنية وربطها بحياة الطالب.

تدريب المعلمين على كيفية ربط مضامين الدستور بالمفاهيم السياسية والمدنية.

المراجع

المراجع العربية:

أبراش، إ. (2011)، علم الاجتماع السياسي. غزة: مكتبة ومطبعة دار المنارة.

أبو انعير، ن. (2008). مستوى إدراك طلبة المدارس الثانوية الحكومية لمفاهيم التنمية السياسية في الأردن. مجلة كلية التربية: جامعة أسيوط، 24(1): 266–315.

أبوحلو، ي. (1994)، العلوم الاجتماعية وطرائق تدريسها، الأردن، عمان: مطبوعات جامعة القدس المفتوحة.

أحمد، ووعلاّم، ر. (2002)، أثر تدريس وحدة مقترحة بمنهج الدراسات الاجتماعية في تنمية بعض المفاهيم الدستورية لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التربية وقضايا التحديث والتنمية في الوطن العربي، 13–14 مارس، للقاهرة.

جرار، أ. والكساب، ع. (2012)، مدى مساهمة مساق التربية الوطنية في تعزيز المفاهيم السياسية والوحدة الوطنية لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم، مجلة دراسات، العلوم التربوية، 39(2): 363– 379.

الجعفري، خ. (2011)، الضمانات الدستورية لحرية التعبير في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

حاشي، ي. (2009)، في النظرية الدستورية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

الحسن،ح. (2005)، علم الاجتماع السياسي. جمهورية مصر العربية: دار النهضة.

خضر، ف. (2006)، طرائق تدريس الدراسات الاجتماعية. عمان: دار المسيرة.

الريثي، ح.(2015)، درجة تضمين المفاهيم المرورية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام السعودي في ضوء مفاهيم

التربية المرورية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
شيحا، إ. (2000)، النظم السياسية والقانون الدستوري، تحليل النظام الدستوري المصري، الإسكندرية: منشأة المعارف.
طلافحة، ح. (2012)، درجة توظيف معلمي التربية الوطنية والمدنية بالمرحلة الأساسية العليا لمشروعات التعلم الخدمي في التدريس والمعيقات التي تحول دون تنفيذها، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 8 (4): 345- 363.
عبابنة، أ. (2002)، مدى احتواء كتب التربية الوطنية للقيم المتضمنة في أهداف منهاج المرحلة الأساسية العليا في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.
عبد الرحمن، ع. (2001)، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية.
عبد الله، ع. (2004)، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية: مطابع السعدني.
عبدالكافي، إ. (2005)، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
عبيدات، هوالطراونة، م. (2004)، درجة اهتمام كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف السادس الأساسي في الأردن بالمفهومات السياسية، (دراسة تحليلية). مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، 20(2): 57-85.
العميري، ف. (2013)، التربية السياحية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 9(4): 391- 404.
الغزيوات، م. (2012)، مدى تضمين كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الثانوية في الأردن لمبادئ حقوق الإنسان، مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 27(2): 1-32.
قطامي، ن. (2010)، مناهج وأساليب تدريس الموهوبين والمتفوقين، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
الماضي، م. والموسى، س. (1988)، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900-1959)، عمان: مكتبة المحتسب.
محافظة، م. (1990)، إمارة شرق الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921- 1946)، عمان: دار الفرقان.
المحروقي، م. (2008)، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل –المواطنة في المنهج المدرسي– مسقط، عمان.
المختار، م. (2007)، القانون العام، مفاهيم ومؤسسات. الرباط: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
المعمري، س. (2002)، تقويم مقررات التربية الوطنية بالمرحلة الإعدادية بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، عمان.
المواجدة، ب. (2007)، تطوير محتوى كتب التربية الإسلامية للمرحلتين الأساسية العليا والثانوية في ضوء مفاهيم التربية السياسية في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
ناصر، إ. وشويحات، ص. (2006)، أسس التربية الوطنية. عمان: مكتبة الرائد العلمية.
نجادات، ع. والقاضي، أ. (2005)، موضوعات التنمية السياسية في الصحف الأردنية اليومية. مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 22(2): 550- 584.
نفيسي، ن. (2013)، دور المدرسة في التنشئة السياسية للتلميذ من وجهة نظر المعلم دراسة ميدانية بمتوسطات العالية الشرقية– بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر.
النوايسة، ص. (2007)، تطوير مناهج التربية الوطنية والمدنية للمرحلتين الأساسية والثانوية في ضوء المعايير المعاصرة بما يتناسب والمجتمع الأردني. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
هلال، ر. (2015)، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، نماذج البحرين، الأردن، الكويت، العراق، مصر. البحرين، سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية.
وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، إدارة المناهج والكتب المدرسية، (2007)، دليل المعلم، التربية الوطنية والمدنية للصف الثامن.
وميض، ع. (2000)، الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مصطلحات ومفاهيم. سوريا، حمص: دار المعارف.

المراجع الأجنبية:

Jarrar, A. (2014). Political Concepts in Jordanian Schools Curricula of the Scientific and Literary Streams. (Grades 11th and 12th). Procedia - Social and Behavioral Sciences, 116. (21): 307-315.

Ovadia, S. (2001). Race, Class and Gender Differences in High School Seniors, Values: Applying Interaction Theory in Empirical Analysis. Social Science Quarterly, 82. (1): 340-356.

Oxford Advanced Learning Dictionary. (2005). 7th edition. Oxford University Press.

Phillips, R. (2000).Culture, Community and Curriculum in Wales; Citizenship Education for new Democracy, in Education for Citizenship. Lawton Denis, Continuum publisher, London.

Ruget, V. (2006). The Renewal of Civic Education in France and in America: Comparative Perspectives. The Social Science Journal. 2. (9): 203-245.

Williaws, R. (2001). Alberta Social Studies textbook and Human Rights Education. PhD Dissertation, University of Alberta. Canada.

Degree of Acquisition of Jordan Constitution's Contents in National and Civil Education Textbook among Basic Seventh Grade Students

Hamzeh N. Al-Shdefat, Ibrahim Al-Qaoud *

ABSTRACT

This study aimed to investigate the degree of acquisition of Jordan constitution's contents in national and civil education textbook among basic seventh grade students. The researchers used the analytical descriptive approach. The study sample consisted of (342) male and female students who were studying in the 7th grade, selected purposely from six schools in Al-Mafraq educational directorate in the scholastic year (2015/2016). Acquisition of Jordan constitution's contents exam was built to collect data. The researchers confirmed its validity and reliability which was (0.87). Means and (T-test) were used. The results showed that the level of acquisition of constitution's contents in national and civil textbook among basic seventh grade students was less than the acceptable level. There were no statistically significant differences in acquisition of constitution's contents among students attributed to gender. The researchers recommended that national and civil education teachers should assmue their role in teaching Jordan constitution's contents.

Keywords: Degree of acquisition, Jordan constitution's contents, National and civil education textbook, Basic seventh grade students

* Curriculum and Instruction Department, Faculty of Education, Yarmouk University, Jordan. Received on 31/01/2016 and Accepted for Publication on 07/07/2016.